الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
18 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أتيانتو ..... (إندونيسيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-55174 (A)

أثناء غياب السيدة إنتلمان (إستونيا)، تولى السيد أتيانتو (إندونيسيا)، نائب الرئيسة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد كريزانيفسكي** (أوكرانيا): تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة غوام للديمقراطية والتنمية الاقتصادية، المنشأة حديثا، فقال إن تلك الدول تحرز تقدما في إنشاء مؤسسات ديمقراطية وسوق حرة، وفي الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعمل على إنشاء منطقة تجارة حرة، تقوم على المساواة والفائدة المتبادلة، مع أنه لا يزال يتعين عمل الكثير قبل إمكان تنفيذ ذلك بالكامل.

٢ - واستطرد قائلا إن قضايا التنمية المستدامة تمثل جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في عمل منظومة الأمم المتحدة. ونظرا لحقيقة تدهور البيئة وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية يجب أن تجتهد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات لتحقيق الأهداف والمرامي الإنمائية بصورة فعالة.

٣ - وأردف قائلا إن إدماج الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي مازال قضية ذات أولوية لدول مجموعة غوام، وهي تتطلع إلى تبادل الآراء المتعلقة بالموضوع بصورة لها معناها. ومع إنه جرى إحراز تقدم، من الواضح أن الحاجة تدعو إلى أن يقدم المجتمع الدولي مزيدا من الدعم لتلك البلدان. وسيكون من المفيد لو استطاعت اللجنة اعتماد قرار بشأن تلك القضايا.

٤ - ومضى قائلا إن من الضروري الاعتماد على نتائج توافق آراء منتيري وقمة جوهانسبرغ لكفالة التحقيق الكامل والفعال للأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أيضا إيلاء الأولوية لتحقيق الاستقرار للنظامين المالي والتجاري الدوليين، ولزيادة التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٥ - واختتم قائلا إن مجموعة دول غوام، إذ تدرك الدور الحيوي للتجارة في التنمية، تؤيد الاستئناف المبكر للمحادثات في جولة الدوحة الإنمائية. ومن شأن تعزيز دور منظمة التجارة العالمية وتحويلها إلى منظمة عالمية بحق أن يسهم في تحسين نظام التجارة الدولية. وفي الوقت ذاته، ينبغي تسهيل عملية الانضمام إلى المنظمة.

٦ - **السيد شُبكشي** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده يعلق أهمية هائلة على حماية البيئة ويرى أنه ينبغي معالجة المشاكل البيئية بموضوعية على ضوء الحقائق العلمية ومع إيلاء الاعتبار الواجب لطرق التنمية وأهمية نقل التكنولوجيا البيئية إلى البلدان النامية. ويسعى بلده دائما إلى كفالة تحقيق استقرار سوق النفط وتقديم التأكيدات المطمئنة فيما يتعلق بالإمدادات. وفي الواقع، يتعين إنشاء منتدى للحوار بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة للنفط في الرياض بغية الحد من التقلبات في الأسعار.

٧ - واستطرد قائلا إن تعاون جميع الشركاء بالغ الأهمية لتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة، هي مفيدة لتحقيق الأهداف المائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة؛ ولا مجال في هذا السياق إلى اللوم، وضيق الأفق وإيثار المصلحة الشخصية. والأخذ بنُهُج بناءة، ومعقولة ومرنة سيكون ضروريا للتغلب على الصعوبات التي واجهتها الدورة السابقة فيما يتعلق بمشروع القرار المتعلق بموضوع تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إنه يتطلع إلى التوصيات المتعلقة بالموضوع البالغ الأهمية بشأن الإتساق على نطاق المنظومة، وشدد على أهمية الملكية الوطنية لمشاريع التنمية وفقا للأولويات التي تحددها البلدان النامية واحترام الطابع والثقافة والقيم والمعتقدات الخاصة بكل بلد على حدة.

٨ - وأردف قائلا إن التحول المتزايد التعقيد نحو اقتصاد عالمي يتوقف على المعرفة العلمية المتقدمة والتكنولوجيا، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات الشاملة والدقيقة، وجميعها يشكل تحديا هائلا لقدرة معظم البلدان على التنافس في الأسواق الدولية والمحافظة على هويتها الخاصة. وتكمن الإجابة في التزامها بأمور من قبيل التطوير المستمر للتعليم والتدريب وزيادة استخدام التكنولوجيا المتقدمة بوجه عام. وتمثل التجارة العالمية مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، غير أن الميزان يميل لصالح البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن تعمل منظمة التجارة العالمية على نطاق عالمي بأسرع وقت ممكن بتطبيق شروط أيسر وأكثر مرونة لعضويتها في حدود القواعد المنصوص عليها وبدون طلب أي التزامات أعلى من الالتزامات المعتادة.

٩ - وأضاف قائلا إن تمويل التنمية مازال يجري بصورة أساسية من مصادر محلية، في حين أن من الأهمية بالتبعية إنتهاج السياسات الاقتصادية الصحيحة وحفز الادخار والاستثمار الذي سيجتذب بدوره الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المهارات. وينبغي أن يكون نجاح إصلاح النظام النقدي والتجاري الدولي مضمونا من خلال المؤسسات القائمة، والقيام في الوقت ذاته بتعزيز دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واشراكها في صياغة القواعد والمعايير الدولية مع تطبيقها طوعيا على نطاق أوسع.

١٠ - واختتم قائلا إن المملكة العربية السعودية قدمت بالفعل مساعدات للبلدان النامية بما يربو على ٨٣ بليونا من دولارات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٠٤ وظلت مساعدتها الأجنبية ثابتة عند حوالي ٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. واستفاد ما مجموعه ٩٥ بلدا من تلك المساعدة، التي وُجهت عن طريق الصندوق السعودي للتنمية وكذلك عن طريق صناديق ومؤسسات متعددة الأطراف. وقدمت المملكة العربية السعودية أيضا منحا تربو على ٦ بلايين من دولارات الولايات المتحدة لتخفيف عبء الديون.

١١ - **السيدة ملادينيو** (كرواتيا): قالت إن اللجنة مسؤولة عن مواصلة بذل الجهود المتضافرة لضمان التحقيق الكامل وفي الوقت المناسب لأهداف ومقاصد التنمية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - واستطردت قائلة إنه بالنظر إلى التفاوتات غير العادية في الفرص المتاحة داخل البلدان وخارجها على حد سواء، يرى وفد بلدها أن تمويل التنمية يمثل مجالا جديرا بأن يحظى باهتمام ذي أولوية. ولما كانت كرواتيا بلدا متوسط الدخل يمر بمرحلة انتقالية، فإنها على استعداد لمشاطرة خبرتها. وقد تعلمت أن الملكية الواضحة للبلد ضرورية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه يجب تعبئة جميع الموارد المحلية، ويجب إعطاء المرأة دورا في التنمية ومنحها فرصا متساوية للحصول على الموارد المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الشفافية والإدارة المالية في الحكومة والقطاع العام الأوسع نطاقا من أجل دفع عجلة الإصلاحات الهيكلية الرئيسية.

١٣ - وأردفت قائلة إن كرواتيا ترحب بزيادة الموارد التي أصبحت متاحة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتؤيد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ومن الأهمية توفير المزيد من بناء القدرات في البلدان المارة بمرحلة انتقالية من أجل تعزيز مشاركتها النشطة في ساحة التنمية الدولية. وينبغي أن تشترك تلك البلدان بوصفها مالكة، وليست مقترضة فحسب، في مؤسسات بريتون وودز. وعلى هذا النحو ستشارك كرواتيا بصورة كاملة في إيجاد حل تطلعي بشأن إدماج البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

١٤ - ومضت قائلة إن كرواتيا تعتزم اقتراح قرار بإعلان عام ٢٠١١ السنة الدولية للغابات وستواصل العمل على وضع نظام للإنذار المبكر على نطاق العالم لجميع مصادر الخطر الطبيعية والإسهام في تنفيذ استراتيجية موريشيوس للمضي في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

١٥ - واختتمت قائلة إنه بسبب النمو السريع للمناطق الحضرية في كرواتيا، فإنها شديدة الاهتمام بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبمواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وتمثل مكافحة الفساد مسألة أخرى ذات أولوية لكرواتيا، وستعمل من أجل ضمان حل قوي لتلك القضية. وأخيرا، فإنها تتطلع إلى المناقشات المقبلة بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

١٦ - **السيد تشيم** (كمبوديا): قال إنه منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، وضعت كمبوديا عدة استراتيجيات شاملة ترمي إلى بناء مجتمع يكون، في جملة أمور، مترابطا اجتماعيا، ومتقدما تعليميا، وخاليا من الجوع، والمرض والظلم. وتركز إحدى تلك الاستراتيجيات، وهي خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، على أربعة مجالات: مكافحة الفساد، والإصلاح القانوني والقضائي، وإصلاح الإدارة العامة وإصلاح القوات المسلحة وتسريح الجنود.

١٧ - واستطرد قائلا إنه في السنوات الأخيرة، أحرزت كمبوديا تقدما في تخفيف حدة الفقر، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين مستوى معيشة السكان. بيد أنه في كثير من البلدان النامية لم تتحسن الحالة بقدر كبير ولا يزال بلايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم يعيشون على أقل من دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم.

١٨ - ومضى قائلا إن القضاء على الفقر يقتضي التعاون من جانب البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص وتقاسم نواحي التقدم في العلم، والتكنولوجيا والمعرفة. وتتسم التجارة والاستثمار بأهمية بالغة أيضا للانطلاق الاقتصادي لأقل البلدان نموا. ودعا إلى توسيع نطاق سبل وصول منتجات تلك البلدان إلى الأسواق وشدد على أن المجتمع الدولي يجب أن يضمن ترجمة الالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة إجراءات حقيقية وأن تفي جميع البلدان المتقدمة النمو بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذهاب نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة إلى أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ترجمة الكلام المنمق عن شطب الديون إلى مبادلة الدين مقابل التنمية. وفي الوقت ذاته، ينبغي البحث عن مصادر جديد لتمويل التنمية وتقوية الشراكة العالمية لأغراض التنمية من أجل تعزيز السلم والاستقرار والأمن على المدى الطويل في جميع أنحاء العالم.

١٩ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): قال إنه ينبغي أن تستمر الدول الأعضاء ملتزمة بقوة بالتنمية الشاملة والمتجانسة القائمة على المساواة، والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة. سيظل تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ذا أولوية هامة للمنظمة وسيكون التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للقرارات والتوصيات الواردة في الوثائق الختامية للمنتديات المتعددة الأطراف التي عُقدت خلال السنوات الست الماضية في مونتيري، وجوهانسبرغ، وبروكسل، وألماتي وموريشيوس جوهري للجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠ - واستطرد قائلا إن القمة الأولى للبلدان النامية غير الساحلية، التي عُقدت في هافانا منذ ثلاثة أسابيع، كررت مرة أخرى التزام تلك البلدان بالتنفيذ الكامل وفي الوقت

المناسب لبرنامج عمل ألماتي. وتعرب كازاخستان عن دعمها الكامل للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من الصراع، في سياق تمكينها من إعادة التأهيل وإعادة بناء هياكلها الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية وفقا لأهداف ومرامي برنامج العمل.

٢١ - ومضى قائلا إن كازاخستان تناضل لتحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية عن طريق إنشاء نظام تجاري ومالي مفتوح، وقائم على قواعد، ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، وترى أن من الضروري أن تمتثل البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها الدولية، بما فيها تلك التي تكفل التنفيذ العادل وفي الوقت المناسب لأبعاد التنمية المنصوص عليها في برنامج عمل الدوحة.

٢٢ - وأردف قائلا إن كازاخستان تهدف إلى الانضمام إلى صفوف أكثر الاقتصادات تنافسا، ولتحقيق هذا الهدف، وضعت برنامجا ابتكاريا للتنمية الاقتصادية، يمول المشاريع ذات الصلة عن طريق صندوق وطني خاص. وقد زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة ١٠ في المائة في المتوسط طوال السنوات الخمس الماضية وزادت الحكومة الإنفاق على الرعاية الصحية، والتعليم والعمالة.

٢٣ - وأضاف قائلا إن كازاخستان تعلق أهمية كبيرة على التعاون في طائفة واسعة من القضايا داخل إطار كومنولث الدول المستقلة، والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية والمنظمات الاقتصادية والإقليمية الأخرى، ولمعالجة القضايا المشتركة التي تشمل، في جملة أمور، إدارة القدرات الاقتصادية، والتجارية، والمتعلقة بالنقل العابر والمياه والطاقة، فإنها تعمل على إنشاء اتحاد دول آسيا الوسطى.

٢٤ - ومضى قائلا إنه لضمان موثوقية توصيل الطاقة، من الضروري زيادة الاستثمار في طرق الإنتاج الأولي والثانوي. وفي هذا الصدد من الأهمية البالغة تقديم الدعم لمنتجي ومصدري النفط، ومعالجة القضايا المتعلقة بزيادة تخفيض التعريفة والحواجز غير الجمركية المتعلقة بالسلع المصنعة المستوردة. ولما كانت كازاخستان مصدرة رئيسية لموارد الطاقة، فإنها ستواصل إنتهاج سياستها متمثلة في كفالة إمداد أسواق العالم بطرق متعددة. وتطبيق نماذج الإنتاج والاستهلاك السليمة بيئيا والمتسمة بكفاءة الطاقة يمثل أحد الشروط المسبقة الهامة للتنمية المستدامة. ويتسم الاختيار الحكيم لاستراتيجيات الإمداد بالطاقة، واستخدام تكنولوجيات توفير الطاقة وخفض استهلاك الطاقة بالأهمية بصفة خاصة.

٢٥ - واختتم قائلا إن الموارد المائية العابرة للحدود تمثل واحدة من أهم القضايا في منطقة آسيا الوسطى. وفي مؤتمر القمة غير الرسمي الذي عقده في الآونة الأخيرة رؤساء دول آسيا الوسطى في أستانا، كازاخستان، اتخذ رؤساء جمهوريات كازاخستان، وقيرغزستان، وطاجيكستان وأوزبكستان خطوات عملية لإنشاء اتحاد مالي إقليمي لحل قضايا موارد المياه والطاقة المائية في آسيا الوسطى وقرروا إحياء الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، لتنسيق تنفيذ المشاريع الإقليمية الرامية إلى تخفيف المشاكل الناجمة عن الأزمة الاجتماعية – الاقتصادية والإيكولوجية في المنطقة. وتحث كازاخستان المجتمع الدولي على تقديم المزيد من المساعدة الفعالة لمنطقة بحر الآرال وربط حل تلك المشكلة بضرورة الجمع بين الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

٢٦ - **السيد المبروك** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه في حين نما الاقتصاد العالمي بصورة هامة في العام الحالي، واتجه نحو قاعدة أوسع وأشمل نتيجة للتحولات الاقتصادية التي حققتها بعض البلدان النامية، لا يزال التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي يتمثل في المدى الذي يمكن فيه المحافظة على هذا النمو في جو من الثقة المتبادلة بين البلدان المتقدمة النمو

والبلدان النامية. والعلاقات الاقتصادية الدولية القوية والمستقرة، وعدم تهميش البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ووضع الأسس لنظام اقتصادي منصف وغير تمييزي، ستكون الأساس لتعاون دولي مثمر من شأنه أن يسمح بتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا.

٢٧ - واستطرد قائلا إنه برغم أن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لم تحقق بالكامل آمال البلدان النامية من ناحية ضمان النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإن الأمل معقود على اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ توصيات مؤتمر القمة ذات الصلة بدعم وتمويل برامج التنمية. وشدد على أهمية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ولاحظ أن تمويل خطط وبرامج التنمية في البلدان النامية مازال غير كاف من حيث الكم والكيف وحسن التوقيت.

٢٨ - وأردف قائلا إن وكالات وبرامج الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور رئيسي في دعم التنمية في أفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص بتعزيز أهداف التكامل الاقتصادي والاجتماعي التي ينشدها الاتحاد الأفريقي، فضلا عن دعم مبادرات ومشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٩ - وأضاف قائلا إن من الأهمية العمل على إيجاد نظام تجاري دولي سليم وغير تمييزي، تعالج في إطاره النزاعات التجارية الدولية على نحو يضمن للبلدان النامية أسعارا عادلة ووصول صادراتها إلى الأسواق. وينبغي جعل الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية أيسر، لكي تصبح محفلا دوليا تناقش فيه المسائل التجارية بشفافية، على نحو يصون المصالح الاقتصادية لجميع الأطراف. وفي هذا السياق، ترى ليبيا أن تعليق جولة الدوحة رتب أثرا سلبيا في الجهود المبذولة لجعل نظام التجارة الدولية أكثر إنصافا وأكثر توجها نحو التنمية، ومن شأنه التشجيع على ظهور اتجاهات حمائية جديدة.

٣٠ - ومضى قائلا إن مشكلة ديون البلدان النامية مازالت واحدة من العقبات الرئيسية التي تعترض تمويل برامج التنمية في البلدان النامية. وبرغم الجهود التي بُذلت لإلغاء أو تخفيض بعض تلك الديون، مازالت البلدان الفقيرة عاجزة عن تمويل برامج التنمية ورفع مستويات خدماتها الصحية والتعليمية الوطنية.

٣١ - واستطرد قائلا إنه في حين تمثل العولمة فرصا جديدة أمام البلدان النامية في ميادين التجارة، والاستثمار، وتدفق رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي، فإنها تفرض أيضا تحديات خطيرة قد تشمل حدوث أزمة نقدية حادة وتبعية اقتصادية خطيرة. والسبب الحقيقي المثير للقلق يتمثل في أن العولمة وتحرير التجارة عملا على توسيع فجوة الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولابُد من إيجاد استراتيجية عالمية تجعل العولمة مفيدة للجميع.

٣٢ - ومضى قائلا إن تعزيز التنمية المستدامة في عناصرها الثلاثة، الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، يمثل أساسا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن من الأهمية تحقيق التوازن بين هذه العناصر. والجماهيرية العربية الليبية عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتلك الأهداف، من خلال تعزيز اقتصادها الوطني، ورفع مستوى أدائه في مختلف الميادين، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي هذا السياق، تأمل ليبيا في كسب دعم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لاستكمال انضمامها للمنظمة، حيث قُبل طلبها في عام ٢٠٠٤.

٣٣ - واختتم قائلا إن ليبيا ستواصل أيضا الإسهام في تنفيذ الأهداف التي وضعها الاتحاد الأفريقي لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي الكامل بين بلدان القارة. وهي تشجع انتهاج سياسة لتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية في عدد من البلدان في القارة، وكذلك زيادة الاستثمار المشترك

مع البلدان الأفريقية الأخرى في الميادين الزراعية والصناعية وتشجع المستثمرين الليبيين على زيادة استثمارهم الإنتاجي في القارة الأفريقية.

٣٤ - **السيد أديكاني** (نيجيريا): قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على وجود شراكة عالمية حقيقية للتنمية تعترف بالمسؤولية المتبادلة بدون أن تقوض الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات مستهدفة لمعالجة تحديات التنمية.

٣٥ - واستطرد قائلا إن نيجيريا تأمل في أن تؤدي النتائج الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية الكلية والسياسية التي أدخلها الرئيس أوباسانجو إلى إدارة جديدة في عام ٢٠٠٧، ومن ثم تدعيم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحققت حتى الآن. والاستراتيجية الوطنية لتنمية القدرة الاقتصادية للبلد تقوم على أربع استراتيجيات رئيسية: إصلاح طريقة عمل الحكومة ومؤسساتها، وتنمية القطاع الخاص بوصفه قوة دافعة للنمو، وتنفيذ الميثاق الاجتماعي وإعادة توجيه نظام قيم البلد. وستكون الاستراتيجية في نهاية الأمر أداة إرشادية للجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - وأردف قائلا إن السلام الدائم شرط أساسي لتحقيق الأهداف السامية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولذلك ستواصل نيجيريا العمل باجتهادا لتسهيل الوصول إلى حل عاجل للنزاعات في أفريقيا. وبوصفها موقعة على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، فإنها لن تقبل بحلول وسط بشأن الإدارة الاقتصادية، والتجارية والاجتماعية والسياسية الجيدة. وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ستبقى أيضا على قمة البرنامج الإنمائي لبلده.

٣٧ - ومضى قائلا إن تعليق جولة الدوحة إلى أجل غير مسمى أرسل إشارة سلبية فيما يتعلق بالتزام بعض شركاء التنمية بالمسائل التجارية. وإذا أُريد للتجارة أن تكون بمثابة محرك للنمو، يجب أن تكون نتائج جولة الدوحة مرضية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية. ولذلك ينبغي استئناف المفاوضات واختتامها عاجلا، ويجب أن تكون نتائجها داعمة بحق للتنمية المستدامة.

٣٨ - وأضاف قائلا إن وجود نظام مالي وتجاري دولي منصف وممثل مسألة ضرورية. ويجب إعطاء البلدان النامية صوتا أكبر واشتراكها في صنع القرار في المؤسسات ذات الصلة وإعطائها المجال الكافي المطلوب لحرية حركة السياسيات لوضع واعتماد وتنفيذ السياسات والتدابير المناسبة لاحتياجاتها على أفضل وجه، واتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تسهيل الملكية الوطنية لجهودها.

٣٩ - واستطرد قائلا إنه مع أن الخطوات المتخذة حتى الآن لمعالجة أزمة الديون الخارجية تحظى بترحيب كبير، تدعو إلى اتخاذ إجراءات أخرى لمعالجة الأزمة على نحو شامل بغية تحرير الموارد من أجل التنمية. والمستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية بكل ما في الكلمة من معنى إذا أريد للبلدان النامية أن تكون قادرة على تحقيق أهداف ومرامي الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب ألا يستخدم تخفيف عبء الديون كعذر لعدم الوفاء بالالتزام بتوفير نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. والإجراءات المتضافرة مطلوبة أيضا لتلبية الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء المزيد من المناقشة لقضايا الهجرة في أعقاب الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية ضروري، ويؤيد وفد بلده اقتراح الأمين العام إنشاء منتدى عالمي معني بالهجرة والتنمية.

٤٠ - واختتم قائلا إن الأمل معقود على أنه عند استئناف المفاوضات المتعلقة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سينشأ توافق في الآراء بشأن المسألة الشائكة المتعلقة بتزويد

المجلس بموارد إضافية لتمكينه من النهوض بفعالية بالمسؤوليات الجديدة التي أسندها إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

٤١ - **السيدة هالياد**ي (سري لانكا): قالت إنه برغم نمو الاقتصاد العالمي خلال السنة الماضية، لم يكن نمو الغالبية العظمى من البلدان النامية سريعا بما يكفي لخفض اتساع الصدع بين الأغنياء والفقراء. ومازال كثير من البلدان يواجه طائفة واسعة من القيود على تنميتها، ومازالت الاختلالات القائمة في النظم الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية تزداد سوءا. وضربت أمثلة على تلك القيود والاختلالات، وأشارت كذلك إلى أن فوائد العولمة، برغم كبرها، قلَّما كانت منصفة داخل الدول.

٤٢ - واستطردت قائلة إن الشعور العام باليأس الذي كثيرا ما تولده تلك المشاكل يُنمي أحيانا إحساسا عاما بالإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، تنشأ عنه حملات عنيفة تشكل أحيانا تحديات خطيرة للسلم والأمن، وبالتالي تعرض للخطر الاستقرار والنمو الاقتصاديين. وهكذا يصبح تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، كارثة توقع قطاعات واسعة من السكان في دائرة مفرغة من الفقر، والأمية، والتخلف والتهميش.

٤٣ - وأردفت قائلة إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي أكدت الحاجة الملحة لإعطاء الأولوية لاحتياجات التنمية، وإعادة تخصيص الموارد الضرورية للقطاعات الرئيسية وإسناد مهام محددة للحكومات، والوكالات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، على نحو حسن التوقيت. ومن الحتمي الآن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية، وينبغي أن تستعرض الدول جهودها الوطنية المضطلع بها لتحقيق هذا الغرض.

٤٤ - ومضت قائلة إن بلدها آل على نفسه تحقيق أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد نما اقتصاده بنسبة بلغت في المتوسط ٤,٦ في المائة سنويا طوال العقد الماضي وتحمل الآثار السيئة الناجمة عن تسونامي عام ٢٠٠٥. وسجلت سري لانكا إنجازات في التنمية البشرية فريدة بالنسبة لبلد نام، وأوردت إحصاءات تشير إلى أنها حققت بالفعل بعض الأرقام المستهدفة للأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس الابتدائية، والمساواة بين الجنسين، ومعدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضَّع. وبعد أن أكدت أن الاستدامة البيئية تمثل أيضا هدفا رئيسيا لحكومتها، قدمت إحصاءات توضح التقدم المحرز فيما يتعلق باستخدام الوقود الصلد، ومياه الشرب المأمونة وتحسن التصحاح.

٤٥ - وأضافت قائلة إنه مع ذلك، لا يزال قطاع كبير من السكان يعيش أدنى من خط الفقر. وتجري معالجة التحدي الخطير الذي تشكله محنتهم عن طريق برنامج خلاق يقوم على "الماهندا تشينتانا"، التي تمثل وثيقة سياسة الحكومة بقيادة الرئيس الجديد، ماهندا راجاباكسا.

٤٦ - واختتمت قائلة إن سري لانكا عضو في منتدى مجموعة الأحد عشر، الذي أُنشئ في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٦ لتعزيز المصالح المشتركة لأعضائه في الساحات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية العالمية وللسعي من أجل الحصول على مجموعة مستهدفة وموجهة نحو النتائج من المساعدة الإضافية. ويحث وفد بلدها المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، والمؤسسات المالية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لدعم تلك المبادرة.

٤٧ - **السيد الغانم** (الكويت): قال إن الفترة الزمنية القصيرة الباقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تؤكد الحاجة إلى القيام بحملة عالمية لضمان اعتماد التدابير اللازمة لإنقاذ ملايين الأرواح وتحسين مستوى المعيشة. وربما كان

القيام بعمل جماعي على نطاق دولي يمثل الوسيلة الوحيدة لتوصيل فوائد العولمة إلى الجميع نظرا لأن من الصعب على أي بلد تحقيق نجاحات في التنمية بدون مساعدة. وفي هذا السياق، أثنى على البلدان التي حققت بالفعل الرقم المستهدف المقرر للمساعدة الإنمائية الرسمية ودعا البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوها. وامتدح أيضا الجهود التي تبذلها البلدان النامية المختلفة في قضايا من قبيل الإدارة العامة السليمة، ومكافحة الفساد وشواغل الأقليات، ولجميعها نتائج مباشرة على الأمن، والاستقرار والتنمية المستدامة.

٤٨ - واستطرد قائلا إن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وهو ثاني أقدم صندوق تنمية في العالم، قدَّم قروضا بشروط ميسرة تجاوزت ١٢,٥ بليونا من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية في أكثر من ١٠٠ بلد نام، وبالتالي ضاعف بالفعل رقم الكويت المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقدم أيضا منحا تبلغ ملايين الدولارات في مجموعها. وبالإضافة إلى المساعدة التمويلية الأخرى لبرامج إنمائية دولية وإقليمية عديدة، أعلنت الكويت في الآونة الأخيرة تقديم منحة بلغت ٣٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى مصرف التنمية الإسلامي لمكافحة الفقر في أفريقيا. وقدمت أيضا مساعدة إنسانية إلى البلدان التي تضررت بكوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان. وفي نفس موضوع المساعدة، قال إنه يُقدِّر بصورة كبيرة عرض قطر السخي لاستضافة مؤتمر المتابعة الأول للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٤٩ - ومضى قائلا إن الكويت تعلق أهمية خاصة على التنمية الاقتصادية، ولا سيما أثرها على الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة. ولذلك يجري بذل الجهود لتحرير التجارة وتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك تحويل البلد إلى مركز تجاري ومالي رئيسي. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الكويت إلى تعديل القوانين والأنظمة القائمة تمشيا مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة، وكذلك اعتماد مشاريع القوانين الجديدة المتعلقة بالموضوع. وفي سياق التجارة العالمية، أعرب عن أمله في اشراك البلدان النامية في صنع القرار كوسيلة لضمان النظر في شواغلها بصورة عادلة وكخطوة أولية لاستكمال جولة الدوحة. وحث أيضا على استمرار تدابير تخفيف عبء الديون مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك).

٥٠ - واختتم قائلا إن الكويت استعانت بمراكز البحث العلمي لدراسة أسباب تغير المناخ. والاشتراك الدولي ضروري لتعبئة الموارد اللازمة لزيادة الاستثمار في تكنولوجيا الوقود القابل للاستدامة لصالح العالم وبالنظر أيضا إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بصورة غير مباشرة في بعض الحالات بعدم استقرار أسعار الطاقة. وستواصل الكويت، من جانبها، بذل قصارى جهدها لمساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة وحياة أكثر ازدهارا واستقرارا.

٥١ - **السيدة سوتو** (كوستاريكا): قالت إن إحراز تقدم نحو النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة يتطلب تحسينات هامة في الإدارة على الصعيدين الدولي والوطني وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. ومن الضروري إجراء تحليل واتخاذ إجراءات لتصحيح التناقضات غير المعقولة التي تعوق هذا التقدم — أشكال التضارب التي يجري أحيانا التغاضي عنها بسبب المصالح الخاصة أو التحيز.

٥٢ - واستطردت قائلة إنها تود توجيه الانتباه إلى بعض تلك التناقضات فحسب. ففيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، تنفق البلدان المتقدمة النمو على الإعانات الزراعية ثلاثة إلى خمسة أضعاف ما تنفقه على المساعدة الإنمائية الرسمية، ويمثل مقدار ما تنفقه البلدان الصناعية المتقدمة على قواتها المسلحة نسبة ٨٣ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي، وهو يزيد ١٠ أضعاف عما تقدمه في شكل معونة.

بيد أن الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها، بدون تحسين سبل وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق وبدون وضع حد للإعانات المشوهة للتجارة، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة إعتماد البلدان المتلقية على المساعدة الخارجية واشتداد حدة الفقر وعدم المساواة فيما يتعلق بالبلدان غير المتلقية، نظرا لأن التجارة كانت وستظل دائما المصدر الرئيسي لدخل بعض البلدان النامية.

٥٣ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية المتوسطة الدخل، أشارت إلى أن البنك الدولي حدد قرابة ٩٤ من تلك البلدان، منها حوالي ٦٠ بلدا ناميا. وللأغراض التنفيذية والتحليلية، يتمثَّل المعيار الرئيس للبنك الدولي لتصنيف الاقتصادات في الدخل القومي الإجمالي للفرد. بيد أن هذا المعيار لا يراعي المحددات الأخرى للتنمية مثل توزيع الثروة، ووجود جيوب الفقر، والضعف أمام الصدمات الخارجية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فإن الدخل القومي الإجمالي، عند النظر إليه بمفرده، كثيرا ما يُستخدم كأداة لحرمان البلدان المتوسطة الدخل من الوصول إلى الأسواق والتعاون الدولي الذي تحتاج إليه لكي تحقق شعوبها مستوى مقبولا من التنمية. والتنمية أكثر بكثير من انعدام الفقر؛ كما أن الرفاه، والفرص المتاحة والكرامة ضرورية أيضا. وحقيقة أن ٨٧٠ مليون شخص في البلدان المتوسطة الدخل يعيشون على أقل من دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم تدل على أنه إذا أريد تخفيف حدة الفقر في العالم، فإن تلك البلدان تحتاج إلى مساعدة معدة حسب احتياجاتها الخاصة. وبصورة أكثر واقعية، ينبغي أن يعيد المجتمع الدولي النظر في نهجه تجاه الفقر.

٥٤ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالتجارة، ونقلا عن البنك الدولي، فإن قيام الدول المتقدمة النمو بإزالة عقبات هامة أمام تجارة السلع يمكن أن يعني نقصان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بما يصل إلى ١٤٠ مليون نسمة وهو انخفاض تبلغ نسبته ٨ في المائة.ومع ذلك، توقفت جولة الدوحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم المقدم من البلدان الثرية لتنمية القطاع الخاص وتنويع الصادرات في البلدان النامية قوبل بتصعيد التعريفات الجمركية على واردات البلدان الأخيرة المرتفعة القيمة، مما ترك صناعاتها محرومة من الأسواق وصرفها عن إدخال صناعات جديدة. ومن المفارقات، فإن بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي حققت أرقامها المستهدفة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية انتهجت أشد السياسات الزراعية تقييدا. ويعتمد حوالي ٧٠ في المائة من السكان في البلدان النامية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة، ولا يستطيعون ببساطة منافسة البلدان المتقدمة النمو التي يحصل قطاعها الزراعي على الدعم بصورة مفرطة.

٥٥ - وأردفت قائلة إن الجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة كثيرا ما تشدد على العوامل الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية وحماية البيئية، برغم أن السلع والخدمات التي تنتجها البيئة تمثل المصدر الأول للتنمية الاقتصادية. وكانت البلدان النامية دائما وستظل أكثر ضعفا أمام الصدمات السلبية الناجمة عن تغير المناخ، وتنفق البلدان المتقدمة النمو أكثر بكثير لإعانة أنواع الوقود الأحفوري مما تكرسه للبحث والتطوير فيما يتعلق بالتكنولوجيات النظيفة.

٥٦ - ومضت قائلة إن قيمة الفوائد التي تعطيها النظم الإيكولوجية للبلدان النامية بدون تكلفة للجنس البشري تتجاوز بكثير تكلفة أعباء الديون المفروضة على كثير من تلك البلدان. ومع أن أحد هذه الفوائد، وهو امتصاص ثاني أكسيد الكربون، جرى تعويضه جزئيا بموجب بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بإعطاء حوافز من أجل إعادة التشجير، فإن البلدان النامية التي وفرت الحماية لغاباتها في المقام الأول وتجنبت الحاجة إلى إعادة التشجير لم تحصل على شيء في المقابل. وكوستاريكا،

وبابوا غينيا الجديدة وبلدان نامية أخرى تكافح هذا التناقض غير المقبول، الذي ستؤدي إزالته إلى تعزيز بيئة أصح وتنمية مستدامة.

٥٧ - وأستطردت قائلة إنه بالنظر إلى الفوائد التغذوية والطبية التي ستنتج من اكتشاف موارد بيولوجية جديدة، معظمها ناشئ في المناطق المدارية، من الضروري تقديم حوافز لحماية تلك المناطق. وستعود تلك التدابير بالفائدة على اقتصادات البلدان المدارية وستفيد في الوقت ذاته الجنس البشري ككل. وفي نفس السياق، ينبغي التوصل إلى اتفاق دولي لتعزيز التقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

٥٨ - واختتمت قائلة إن وفد بلدها يدعو إلى زيادة الإتساق في سياسات البلدان المتقدمة النمو وإلى إجراء تحليل شامل ومتعمق لجميع السياسات التي تؤثر على التنمية، بما في ذلك السياسات ذات الصلة بالتجارة والاستثمار والبيئة. ومن الضروري أيضا إعطاء البلدان النامية دورا أكبر وأبلغ معنى في صياغة القرارات التي تمس تنميتها. ويجب أن تكون جميع الشعوب في جميع البلدان قادرة على التمتع بفوائد العولمة وتحرير التجارة؛ وينبغي أن يؤدي هذا، بدوره، إلى زيادة الرفاه والمساواة.

٥٩ - **السيد بانغ** كوانغ هووك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية، يجب تهيئة بيئة مساعدة ويجب اتخاذ تدابير عملية، مثل تخفيف عبء الديون بقدر كبير للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، بدون إبطاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزامها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وبعد أن أشار إلى أن بعض البلدان المتقدمة النمو تشكك في فعالية تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، مستشهدة بذرائع مختلفة، قال إنه في حين أن من الحقيقي أنه ينبغي أن تسعى البلدان النامية إلى تعزيز قدرتها الإنمائية، لا يمكن تطبيق نموذج أو حل اقتصادي واحد على جميع البلدان.

٦٠ - واختتم قائلا إن النزعة الانفرادية تشكل تهديدا خطيرا للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية وينبغي على الإطلاق عدم التسامح أو تبرير التدابير السياسية والاقتصادية القسرية التي تتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٦١ - **السيدة تشينويث** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): قالت إن الفاو، شأنها شأن الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، تحركت بسرعة لتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي التاريخي لعام ٢٠٠٥. ومازال الأمن الغذائي يمثل مشكلة إنمائية مستعصية. وإحراز تقدم في تحسين التغذية والحد من الجوع ضروري لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ويمثل الفقر سببا ونتيجة للجوع على حد سواء، حيث يؤثر الجوع سلبيا على الصحة، وإنتاجية العمال وخيارات الاستثمار، يؤدي بالتالي إلى إدامة الفقر. وتخسر البلدان النامية بلايين الدولارات كل عام من الإيرادات الضائعة بسبب الجوع ونقص التغذية، غير أن الاستثمار في الحد من الجوع كثيرا ما يعتبر بمثابة ''رفاهية''. بيد أنه، من الناحية العملية، يتمتع هذا الاستثمار بالقدرة على إدرار عوائد اقتصادية هائلة.

٦٢ - واستطردت قائلة إنه لأن الغالبية العظمى من الفقراء في البلدان النامية تكسب معيشتها من الزراعة، لن يكون بالإمكان تخفيف حدة الفقر بصورة قابلة للاستمرار بدون تحسين سبل العيش في الريف. والبلدان التي استثمرت، والتي مازالت تستثمر، في الزراعة تشهد الآن أدنى مستويات نقص التغذية. ولذلك، من المناسب أن يكون موضوع يوم الأغذية

العالمي لعام ٢٠٠٦ متمثلا في ''استثمر في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي''.

٦٣ - وفي الختام، بعد أن وجهت الانتباه إلى القرار الذي اتخذه مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٥ واقترح فيه إعلان عام ٢٠٠٩ السنة الدولية للألياف الطبيعية، أكدت للجنة دعم الفاو الكامل واستعدادها للعمل إلى أقصى درجة ممكنة مع جميع الشركاء في الاحتفال بالسنة الدولية المقبلة للغابات.

٦٤ - **السيد ندجونكو** (منظمة العمل الدولية): قال إنه في حين أُحرز تقدم هام في السنة الماضية في منتديات مختلفة لجعل العمل الكريم هدفا عالميا، تبقى الحقيقة متمثلة في أن نصف جميع العمال في العالم مازالوا يعيشون على أقل من دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم ولا يتمتع الكثير منهم بضمان الاجتماعي أو استحقاقات صحية بسبب عملهم في القطاع غير النظامي الضخم. وفي هذا الصدد، تواصل منظمة العمل الدولية تكريس موارد كبيرة لتعزيز العدالة الاجتماعية بوصفها هدفها العام. وعلى الصعيد الوطني، تعمل المنظمة على تعزيز برامج العمل الكريم، وتركز على الأعمدة الأربعة لاستراتيجية العمل الكريم التي تطبقها منظمة العمل الدولية: الوظائف، والحقوق، والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. ومن خلال برنامجها المعنون ''وظائف أكثر وأفضل للمرأة'' تشرح المنظمة كيف أن توفير وظائف أكثر وأفضل أساسي لترجمة النمو إلى نقصان في الفقر، وتحسن في الرفاه والعدالة الإجتماعية. وعلى الصعيد الإقليمي، تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة، في جملة أمور، في الجهود المبذولة لتعزيز معايير العمل الدولية، ومكافحة العمل القسري وعمل الأطفال ومعالجة قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل، وتسهم أيضا، عن طريق المبادرات ذات الصلة بالعمل، في جهود الإغاثة من الكوارث وإعادة التعمير في البلدان التي تضررت من جراء التسونامي الآسيوي عام ٢٠٠٤.

٦٥ - واختتم قائلا إن الخبرة المكتسبة تبين أن الوظائف، وتعزيز المشاريع التي تخلقها، مازالا أنجع طريق للخروج من الفقر. ولذلك تقف منظمة العمل الدولية على استعداد للمساهمة في الجهود المبذولة لخلق الوظائف التي تدر الثروة ولضمان تمتع العمال بالمهارات التي يحتاجون إليها لأداء تلك الوظائف.

٦٦ - **السيد أفالي** (البنك الدولي): بعد أن أبرز بعض الجهود المستمرة التي يبذلها البنك الدولي لمكافحة الفقر، قال إنه خلال السنة المالية الماضية، خصص البنك ٢٣,٦ بليونا من دولارات الولايات المتحدة في شكل منح وائتمانات للبلدان النامية ووضع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على قمة أولوياته. ومن شأن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون التي أُعلن عنها في الآونة الأخيرة تزويد كثير من البلدان المنخفضة الدخل بموارد إضافية يمكن توجيهها نحو أولويات التنمية الوطنية. والبنك ملتزم أيضا بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

٦٧ - واستطرد قائلا إن تمكين الشعوب الفقيرة من العيش حياة منتجة واتخاذ قرارات سليمة بشأن مستقبلها يقع في صلب استراتيجية البنك لمكافحة الفقر. وبناء عليه، قام البنك بزيادة دعمه للتعليم، والصحة وتعزيز المساواة بين الجنسين والفرص الاقتصادية للمرأة. وقام البنك أيضا بإدماج الشواغل البيئية والاجتماعية في جميع أعماله ذات الصلة بالتنمية ويقوم بإعداد إطار عمل للاستثمار في الطاقة النظيفة لمواجهة التحدي المتمثل في تأمين الطاقة المعقولة التكلفة والفعالة من حيث التكاليف لتحقيق النمو مع المحافظة في الوقت ذاته على البيئة. وطوال العام الماضي، ضاعف البنك الجهود المبذولة فيما يتعلق بالإدارة العامة ومكافحة الفساد ووضع استراتيجية لمساعدة البلدان النامية لبناء القدرات والمساءلة من أجل توصيل الخدمات إلى الفقراء، وتعزيز النمو

بقيادة القطاع الخاص ومعالجة الفساد بصورة فعالة. وترمي الاستراتيجية أيضا إلى كفالة تحقيق أعلى المعايير الائتمانية في عمليات البنك وتحقيق الاشتراك الموسع للبنك مع طائفة أوسع من الداعمين غير الحكوميين والمؤسسات، بما في ذلك زيادة التركيز على الاشتراك مع القطاع الخاص للمساعدة في الحد من الرشوة.

٦٨ - وأضاف قائلا إن تخفيف حدة الفقر في الأجل الطويل يتطلب تحقيق تحسن مطرد في مناخ الاستثمار. وفي كثير من البلدان الفقيرة، تؤدي الأنظمة المرهقة إلى تقييد النشاط التجاري وتنظيم المشاريع، وبالتالي تحول دون خلق الوظائف. وتعمل المؤسسة المالية الدولية، وهي ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي، على تزويد صانعي السياسة بالأدوات اللازمة للإصلاح التنظيمي. ويأسف البنك لتوقف مفاوضات جولة الدوحة ومازال ملتزما بتوسيع التمويل لمبادرة المعونة مقابل التجارة والعمل مع البلدان المنخفضة الدخل لإدماج احتياجات التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية.

٦٩ - وفي الختام، فيما يتعلق بالقضيتين اللتين أثارتهما الوفود — صوت البلدان النامية واشتراكها في مؤسسات بريتون وودز وتقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل — قال إنه، في الاجتماعات السنوية التي عقدها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي عام ٢٠٠٦، جدد البنك التزامه بمواصلة تقديم الدعم لتلك البلدان وناقش مسألة الصوت والاشتراك بإسهاب. وعلى ضوء التقرير المرحلي لصندوق النقد الدولي بشأن إصلاح الحصص، سيتشاور البنك مع أصحاب المصلحة لطرح قضية الاشتراك في هيكل إدارته وعملياته.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.